



Palestinian Businesswomen's Association
الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال

ورقة سياسات

أثر القرار بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٢٥ بشأن
التجارة الإلكترونية على النساء صاحبات
المشاريع

تموز

٢٠٢٦

الملخص التنفيذي

يُعدّ القرار بقانون رقم (21) لسنة 2025م بشأن التجارة الإلكترونية أول تشريع فلسطيني مستقل مخصص لتنظيم التجارة الإلكترونية.¹ أعدت الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال- أصالة هذه الورقة في إطار حملة مناصرة بدعم من مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، بهدف تقييم أثر هذا القانون على النساء صاحبات المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، وتقديم توصيات سياساتية تضمن ألا يكون تطبيقه عائقاً أمام استدامة مشاريعهن.

المنهجية: استندت الورقة إلى منهجية بحثية مختلطة شملت استبياناً موجّهاً لـ (36) صاحبة مشروع، وثلاث مجموعات نقاش مركزة عُقدت في الخليل ورام الله وعبر منصة زووم وضمت بالمجمل (40) مشاركة، وجلسات تشاورية مع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، فضلاً عن مراجعة قانونية مقارنة شملت عدداً من التجارب الإقليمية والدولية، منها السعودية والإمارات ومصر والأردن والصين والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى معايير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD/DITC/2023/1) للتجارة الإلكترونية المراعية للنوع الاجتماعي. وقد جُمعت البيانات خلال مايو ويونيو 2026.

أبرز النتائج: كشفت الدراسة أن نحو (67%) من المشاركات، أي ما يقارب (24 من أصل 36) مشاركة، يعملن دون أي تسجيل رسمي، وأن نحو (61%)، أي ما يقارب (22 مشاركة)، لم يسمعن بالقانون الجديد قبل الاستبيان. كما تعتمد نحو (89%) من المشاركات الدفع النقدي كوسيلة وحيدة أو رئيسية، وتعمل نحو (53%) من المنزل. وأظهرت الإجابات مستوى مرتفعاً من القلق وعدم اليقين تجاه متطلبات القانون؛ إذ أفادت (58%) بأن المتطلبات ستؤثر على المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، وأجابت (33%) بـ«ربما»، فيما تدرس (14%) الخروج من السوق كلياً، وتخطط (33%) لرفع الأسعار لتغطية تكاليف الامتثال.

ويُجسد القانون في بنيته الراهنة إشكاليةً سياسية جوهرية: فهو محايد جندياً في نصّه إذ لا ترد فيه إشارة صريحة للمرأة أو للمشاريع النسائية في أيٍّ من مواده الثماني والعشرين، غير أن أثره

¹ القرار بقانون رقم (21) لسنة 2025م بشأن التجارة الإلكترونية، الصادر بتاريخ 2025/10/02 والمنشور في العدد (231) من الجريدة الرسمية الفلسطينية "الوقائع الفلسطينية" بتاريخ 2025/10/27. النص الكامل متاح على <https://advq.ps/ar/legal-texts/ecommerce>

العملي قد لا يكون محايداً؛ إذ يُخضع، من حيث المبدأ، الأشخاص الطبيعيين والمعنويين للالتزام التسجيل ذاته دون أن يضع في النص عتبات أو استثناءات واضحة حسب حجم النشاط أو طبيعته، الأمر الذي قد يثقل كاهل المشاريع المنزلية الصغيرة مقارنةً بالمنصات التجارية الكبرى.

التحليل المقارن: تكشف المقارنة مع تجارب السعودية (منصة معروف)، والإمارات (رخصة eTrader)، ومصر (قانون 2020/152)، والصين، والأردن، والاتحاد الأوروبي، ومعايير الأونكتاد (UNCTAD) 2023، أن القانون الفلسطيني يحتاج إلى تعزيز ثلاثة مكونات جوهرية: (1) مبدأ التناسب بين حجم النشاط وعبء الامتثال. (2) الحوافز الإيجابية للرسمية الطوعية. (3) دمج منظور النوع الاجتماعي في الأهداف وآليات التطبيق.

أبرز التوصيات: تبدأ هذه الورقة بتوصيات تنفيذية مباشرة ترتبط بأثر القانون على المشاريع النسائية الصغيرة ومتناهية الصغر، ولا سيما تبسيط التسجيل، وتوفير نماذج جاهزة، وتعزيز التوعية، وتيسير الوصول إلى المدفوعات الإلكترونية. وإلى جانب هذه التوصيات المباشرة، تطرح الورقة توصية استراتيجية أوسع تتعلق بضرورة وجود إرادة سياسية لفتح وصول المنتجات الفلسطينية إلى المنصات والأسواق الرقمية الدولية، باعتبار أن الامتثال القانوني الداخلي لا يحقق أثره الكامل ما لم يُترجم إلى فرص فعلية للوصول إلى الأسواق.

الوقت لا يزال مواتياً؛ فرغم صدور نظام سجل التجارة الإلكترونية، لا تزال الحاجة قائمة إلى تعليمات تفصيلية ونماذج عملية توضح مسار الامتثال للمشاريع الصغيرة. ما تطرحه هذه الورقة ليس تعطيلاً للقانون، بل توظيفاً أذكى للصلاحيات التنفيذية المتاحة لجعله حليفاً للنساء لا عائقاً أمامهن، لأن مشاركة النساء في الاقتصاد الرقمي شرط بنيوي لأي اقتصاد رقمي فلسطيني متكامل ومستدام.